انتشار الأسلحة النووية في العالم:
منظور نماذج (سكوت ساجان Scott Sagan) للبحث عن القنبلة

أ\ صليحة محمدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة1

ملخص:

يعد موضوع انتشار الأسلحة النووية أحد أهم القضايا التي تصدرت أجندة الاهتمامات الدولية، حيث - ومنذ نهاية الحرب الباردة - أصبح تحليل نوايا سعي الدول نحو امتلاك السلاح النووي، ومدى تهديد ذلك للأمن العالمي في صميم النقاش الدائر ضمن حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية، لذلك تأتي المبادرة بهذه الورقة البحثية على أساس السعي نحو تقديم معالجة لهذه الظاهرة، بالاستناد إلى إطار نظري تجسده نماذج سكوت ساجان Scott Sagan التي ننظر إليها باعتبارها مرجعية مهمة - من الناحية الأكاديمية - لدراسة وتفسير ظاهرة الانتشار النووي في واقع العلاقات الدولية.

Abstract:

From the most important cases who's board the international agenda is the subject of the proliferation nuclear weapons. since the end of the cold war became the intentions of seeking analysis of state to possess nuclear weapons, and that the extent of the threat to global security debate in the field of security and strategic studies .

So this paper comes to address this phenomenon from the perspective of three models of Scott Sagan, which constitute an important reference point for academic study and the interpretation and understanding of the phenomenon of nuclear proliferation in the field of international relations.

مقدمة:

تشكل المخاطر المرتبطة بامتلاك الأسلحة النووية واحتمالات استخدامها في حرب شاملة، دافعا قويا نحو جعل قضية الانتشار النووي في صميم الاهتمام العالمي، وذلك

استنادا إلى حقيقة أن السلاح النووي غيّر مقاييس الإستراتيجية وإدارة الحروب الحديثة، وجسّد ذروة الثورة في الشؤون العسكرية RMA[1]، من خلال كونه أحدث تغييرا جذريا في طبيعة التخطيط الحربي، بشكل أسقط عنصر المسافة والعوائق الجغرافية، وجعل كل الدول في مواجهة احتمال أن تكون عرضة للتدمير بشكل مفاجئ، وعلى نحو سريع وشامل.

لقد ارتبطت مسألة الانتشار النووي في الأساس بمساع دولية منفردة وجماعية، تهدف لمنع دول خارج القوى الدولية النووية الخمسة من امتلاك أسلحة نووية، خصوصا وأن خريطة التوزع النووي دوليا، اتجهت لأن تزداد تعقيدا في الحقبة التي تزامنت وأعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، وحصول دول -بحكم حالة التوارث الدولي التي يقرها القانون الدولي-بشكل مؤقت على جزء من ترسانة القوة السوفياتية، أدت إلى ظهور ما يسمى آنذاك بدول العتبة النووية.

إن القلق الدولي بشأن قضية الانتشار النووي وما ارتبط بها من احتمال انتقال التقنية النووية بشكل يؤهل أطرافا امتلاك قدرات نووية، تتحول معها بحكم الأمر الواقع إلى قوى خارجة عن السيطرة، وعنصرا في إحداث تهديد جدي للأمن الدولي، في خضم مجال من التطورات التقنية المتسارعة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ينبئ بتحول شامل في مفردات الأمن والتهديد، وكذا صيغ التعامل الدولي في سياقات الشؤون الإستراتيجية والعسكرية.

تهدف هذه الورقة البحثية، وانطلاقا من فهم بيئة التهديد الدولي المقترن بمسالة الانتشار النووي، وكذا عبر الاعتماد على الإسهام الذي قدمه سكوت ساجان Scott Sagan، إلى الإجابة على إشكالية محورية، يمكن صياغتها على النحو التالي: هل يمكن الركون إلى نظرية سكوت ساجان الموسومة بنظرية النماذج الثلاثة في تقديم تفسير مقنع بشأن سعي الدول نحو امتلاك الأسلحة النووية، والاعتماد على هذا الطرح في تفسير ظاهرة الانتشار النووي في العالم؟.

I-الطرح المفهوماتي لظاهرة الانتشار النووي

إن مفهوم الانتشار النووي يمثل أحد أهم المفاهيم التي تتيح فهم وتحليل ما يدور على الساحة النووية في العالم، لكنه يتسم بالتعقيد، لا سيما فيما يتعلق بتعريفه، وأبعاده، والعلاقات القائمة بين مكوناته.

أولا: بنية وامتدادات المفاهيم المتصلة بظاهرة الانتشار النووي

ضمن مجال الثورة في الشؤون العسكرية، ونجاح عدد من الدول في تأمين توظيف فعال للتقنية النووية في المجال العسكري، أصبح مفهوم الانتشار النووي يتصل أكثر بنمطي نتبنى على أساسهما حسابات الأمن والتهديد، واحتمالات الصدام المتوقعة، وهذان النمطان للانتشار هما[2]:

1-الانتشار النووي الأفقي Horizontal nuclear proliferation:

يتصل هذا النمط بمسار انتشار امتلاك الأسلحة النووية لدى دول أخرى خارج القوى النووية الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا"روسيا الاتحادية حاليا"، بريطانيا الصين وفرنسا) وبذلك فإن دولا مثل إسرائيل وكوريا الشمالية، إنما تقع تحت هذا النمط من الانتشار.

2-الانتشار النووي الرأسي"Vertical nuclear proliferation":

يقصد به زيادة وتطوير حجم ونوعية الأسلحة النووية لدى الدول التي تملك الأسلحة النووية بالفعل، وهذا النمط من الانتشار هو المكون الرئيسي من عملية الانتشار النووي، التي تتعامل معها معاهدة منع الانتشار النووي.

إن استعراض هذين النمطين من الانتشار النووي، يجعلنا نقف على جملة أبعاد له، يمكن صياغتها على النحو التالي:

أ-البعد البيئي للانتشار النووي:

لطالما ترتب على انتشار المنشآت النووية في حزام جغرافي أو منطقة معينة، العديد من المشكلات المتصلة بالمجال البيئي، مثل تسرب الإشعاعات النووية وتلوث المرافق ومصادر المياه، إضافة إلى كل ما يتصل بمفاهيم الحوادث النووية وكذا الكوارث النووية، التي تشكل مخاطرا عابرة للحدود.[3]

ب-البعد العسكري للانتشار النووي:

يتصل هذا البعد بالمرافق النووية كهدف، وكذا بإمكانية استخدام مخلّفات تلك المرافق عسكريا، حيث ومع تطور التهديدات اللاتماثلية وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة، صارت هناك احتمالات أكثر ردودا وجدية تطرح، بشأن تأمين سلامة المفاعلات النووية من الاعتداء.[4]

ج-البعد السياسي للانتشار النووي:

تؤدي التوترات والضغوطات السياسية في منطقة نزاع ما، إلى احتمال اتجاه الدول التي تملك قدرات نووية نحو إنتاج أسلحة نووية، فتحدث بذلك حالة من الترقب الإقليمي، أو شكوك متبادلة، قد تدفع الدول نحو السعي أكثر باتجاه تطوير قدراتها النووية، مما يسرّع مسار امتلاكها للقوة النووية، بحيث قد تجد دول معينة نفسها" دول عتبة نووية "Nuclear threshold states"، دون أن تخطط لذلك.[5]

ثانيا: إشكاليات الانتشار النووي في واقع العلاقات الدولية

تتعدد المفاهيم والإشكاليات التي ترتبط بقضايا الانتشار النووي، ويمكن طرح أهمها على النحو التالي:

1- العلاقة بين امتلاك القدرات النووية والانتشار النووي:

تشير عدد من دراسات الانتشار النووي، التي تهتم بتحليل الأبعاد الإستراتيجية لامتلاك أو انتشار القدرات النووية إلى أن هناك مقولتين رئيستين تحكمان العلاقة بين امتلاك وانتشار القدرات النووية، وبين الاتجاه نحو امتلاك الأسلحة النووية، وهما:

أ- المقولة الأولى: إن هناك علاقة مباشرة بين انتشار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وانتشار الأسلحة النووية فهناك ارتباط واضح بين المشاريع النووية السلمية والبرامج النووية العسكرية، إذ أن كلا الجانبين يعتمدان تقريبا على نفس المنشآت والتكنولوجيات والمواد، احتمال اتجاه الدول التي تمتلكها إلى تحويل برامجها النووية في اتجاهات عسكرية، بما يهيء المجال لانتشار الأسلحة النووية. وبناء على هذه المقولة ترددت كثيرا عبارة: أنه توجد طاقة نووية واحدة[6].

ب- المقولة الثانية: إن انتشار القدرات النووية يسهّل انتشار الأسلحة النووية، ومن المحتمل أن يسرّع المناخ العام لهذا الانتشار وتيرة الإنتاج، أو على الأقل يتيح ذلك في مدى زمني متفاوت.

إن العلاقة بين انتشار القدرات النووية، وانتشار الأسلحة النووية، ليست بالضرورة علاقة مباشرة حيث أن هناك عوامل وسيطة[7] تحكم العلاقة بين الانتشارين، تمارس تأثيرها على القرارات الخاصة بالاتجاه نحو إنتاج الأسلحة النووية، أو الامتناع عن إنتاجها[8].

تعتبر المقولة الثانية مقبولة إلى حد كبير، فعلى الرغم من أن امتلاك القدرة النووية يسهل إلى حد كبير في إمكانية إنتاج السلاح النووي إلا أنه لا يؤدى إليه، ففي الثمانيات كان عدد الدول التي تمتلك قدرات نووية يصل إلى 65 دولة، بينما لم يزد عدد الدول التي تمتلك ترسانات نووية، أو التي في طريقها لامتلاك أسلحة نووية عن 12 دولة تشمل الدول العظمى واستمرت نفس النسب على ماهي عليه، حتى عندما دخلت دول جديدة إلى النادي النووي في التسعينات. وهو يعني أن امتلاك القدرة النووية لا يعنى امتلاك أسلحة نووية[9].

2- السوق النووية السوداء ومسألة الانتشار النووي:

تمثل السوق النووية السوداء لتجارة الموارد والمعدات النووية أحد المصادر الرئيسية التي ساهمت في تسريع وتيرة انتشار الأسلحة النووية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويشير مفهوم السوق النووية السوداء إلى: "عملية المتاجرة في الخبرات أو التقنيات أو المواد، وكذا المعدات المتعلقة بالمجال النووي، والتي ينطوي السعي للحصول عليها لأغراض غير سلمية، وتتم هذه العملية عبر طرق سرية" [10].

تعود بدايات تكوّن السوق النووية السوداء، إلى العمليات الأولى التي هدفت لسرقة التكنولوجيا النووية بواسطة علماء، أو عملاء لصالح دول تسعى للحصول على التقنية والسلاح النووي، وأثبتت عدة تقارير منشورة عمليات إبرام لصفقات بيع مواد تدخل في تصنيع الأسلحة النووية، وتضمنت تلك التقارير أيضا إثباتات بشأن وجود انفلات في مجال مراقبة الانتشار النووي، لا سيما في الفترة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي

سنة 1992م، خصوصا وأن هذا الوضع دفع نحو توقع ظهور دول نووية جديدة توظف مواردها المالية في الحصول المباشر على الأسلحة النووية، وكل ذلك دفع نحو التفكير في كيفية تحقيق قدر من التعايش مع واقع الانتشار النووي على نحو أكثر فعالية، بالنظر إلى ما بدا منعدم القدرة على السيطرة بشكل حازم على تلك السوق في ذلك الوقت[11]، وأن عمليات تلك السوق المستحدثة تتركز في دول مختلفة من العالم، وبرعاية دول تساهم في التجارة النووية.

بدأت الصورة للسوق النووية تتضح بشكل بارز منذ عام 2003م، حين تم الإعلان بشكل مفاجئ عن اكتشاف برنامج تخصيب لليورانيوم لدى إيران في منشأة ناتنز النووية، وتعزز الاهتمام أكثر بهذا الموضوع مع اكتشاف شبكة دولية مهتمة بنقل وبيع التكنولوجيا النووية من داخل باكستان، كان يرأسها العالم النووي الباكستان لعبد القدير خان، وساهمت شبكته في تقديم المساعدة لعدد من الدول غير النووية آنذاك، على غرار كوريا الشمالية وإيران وليبيا، وتمّ تفكيك هذه الشبكة سنة 2004[12].

3- الإرهاب النووي:

ارتبطت التحولات الأمنية التي عرفتها مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م في جانب منها بمفهوم الانتشار النووي، وظهور الإرهاب النووي كأحد مصادر التهديد للأمن الدولي، وعلى أساس اعتباره أهم أنماط التهديد الذي تواجه العديد من دول العالم، وفي هذا السياق يطرح جانب من التحليل في العلاقات الدولية -المتصل بهذا الموضوع- أربع سيناريوهات محتملة تقع ضمن الإرهاب النووي وهي[13]:

أ- سرقة واستخدام سلاح نووي كامل.

ب- سرقة أو الحصول على مواد قابلة للانشطار، يتم استخدامها بعدئذ لصنع سلاح نووي.

ج- شن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية، بهدف إحداث تلوث إشعاعي في المناطق المجاورة.

د- استخدام مواد إشعاعية لصنع أداة لإطلاق الإشعاعات (القنبلة القذرة).

لكن لا ينبغي المبالغة في تجسيم الخطر الإرهابي، فالمواد الانشطارية ليست سهلة المنال. حتى وإن كان هناك احتمال أن منظمة إرهابية استطاعت وضع اليد على الكمية الكافية من المواد النووية، فإنه لن يكون من السهل عليها تصنيع قنبلة نووية تتفجر في الوقت المطلوب، كما أن الجماعات الإرهابية تفضل اللجوء إلى وسائل مجربة ومتحكم فيها عوض استعمال وسائل جديدة غير معروفة.

II- انتشار الأسلحة النووية من منظور سكوت ساجان Scott Sagan

صاغ سكوت ساجان Scott Sagan نظريته بشأن الانتشار النووي من الفرضية القائلة: أن انتشار الأسلحة النووية هو أكبر تهديد للسلام العالمي، وهذا له جذوره في نظرية التنظيم، حيث يقوم على حجتين أساسيتين[14]:

1- إن المنظمات العسكرية المحترفة، وبسبب نزاعات الانحياز المشتركة فيما بينها، ووتيرة عملها غير

المرنة، ومصالحها الضيقة، تبدي سلوكيات مؤسساتية يحتمل أن تؤدي إلى حالات فشل الردع، وإلى نشوب الحرب سواء عن قصد أو خطأ.

2- افتقار الدول النووية في المستقبل للآليات، والقيود الإيجابية التي تلازم السيطرة المدنية.

أوضح سكوت ساجان Scott Sagan أيضا الطرق التي يمكن أن تفشل بها المنظومات وعمليات التواصل، فمثلا بدلا من النظر إلى الحوادث بوصفها أحداثا شاذة، ينبغي النظر إليها بوصفها جزءا أصيلا من أعمال أي منظومة، وحين تدخل الأسلحة النووية في الصورة، يصير خطر الحوادث الكارثية حتميا، علاوة على ذلك؛ يؤمن سكوت ساجان Scott Sagan بأنّ ثمّة مستوى أساسيا من المخاطرة، هو كامن في جميع منظومات الأسلحة النووية، بغض النظر عن جنسيتها أو المنطقة التي توجد بها، ومن المنطق أنّ هذا العنصر يتعلق بمشكلة وجود الأسلحة النووية، في مناطق لا تزال عالقة في توترات عرقية ودينية عمرها قرون.

إنّ هذه العناصر تجتمع في بيئة خاضعة للسيطرة، ألا وهي بيئة سياسات الأسلحة النووية الخاصة بالدول- أي إن الأمر بمنزلة كارثة تنتظر الوقوع[15]، ويطرح سكوت

ساجان Scott Sagan السؤال المركزي التالي: لماذا تسعى الدول لحيازة الخيار النووي؟

- تتجه الدولة نحو الخيار النووي في حالة تعرضها لتهديدات أمنية، وعليه تعتبر الأسلحة النووية أكثر من مجرد أدوات للأمن القومي، حيث أنّها نافعة في المناقشات السياسة المحلية والصراعات البيروقراطية.(16)

يقترح ساجان Scott Sagan ثلاثة نماذج تبيّن بوضوح دوافع الدولة لامتلاك الأسلحة النووية: النموذج الأمني والنموذج المعياري، ونموذج السياسة الداخلية.

أولا: النموذج الأمني في الدافعية لامتلاك السلاح النووي The security model:

يتصل قرار الحصول والحفاظ على الأسلحة النووية برد فعل على الشعور بانعدام الأمن الذي تواجهه الدولة، فتجد نفسها تواجه خصما قويا، ولا تثق في الحلفاء، فترى بذلك في القدرة النووية المحدودة، الوسيلة المثلى لردع العدوان.(17)

يوضّح ساجان أنه وفقا لنموذج الدول الأمنية، والتي توجد فقط في نظام المساعدة الذاتية Self-aid system، التي يجب ضمان بقائها وحماية سيادتها ومصالحها، ثم يفرق بين الدولة القوية التي تكون قادرة على تحقيق قوة الردع بصفة ذات مصداقية، والدولة الضعيفة التي تسعى للتحالف، وتأمل أن تستفيد من ضمانات الردع الموسع.(18)

يزيد الانتشار الأفقي للأسلحة النووية-حسب ساجان Scott Sagan - من احتمالات شن الحرب الوقائية، وكذا زعزعة الاستقرار، إضافة إلى المخاطر المترتبة عن حدوث تجارب أو تفجيرات نووية، حيث أن الدول المالكة لهذه الأسلحة من المرجح أنها سوف ستستخدمها بشكل أكيد، وأن الأمر لا يتعلق سوى بمسألة وقت، وفي هذا الإطار تم طرح فكرتين لدعم هذا المفهوم:

1- الشق العسكري نفسه، من خلال اعتماد وسائل للعمل العسكري، بما سوف يؤدي إلى إفشال إستراتيجية الردع، وإمكانية اندلاع حرب متعمدة، أو بصفة عرضية وغير مقصودة.

2- حقيقة أن وضع السيطرة المدنية على الأسلحة سيكون غير مضمون، ومهددا بشكل خطر(19).

وفقا للطرح المتصل بمفهوم معضلة الأمن Thesecurity dilemma التي تحدث عنها جون هرزJohenHertz في بداية الخمسينيات من القرن الماضي قائلا: "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات-وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات- إلى زيادة تعرض الدول الأخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".

تجد الدولة نفسها -اعتمادا على هذا الطرح- في بيئة دولية تصطدم بشكوك يصعب تبديدها، وهذا ما يجعل الدول تبقى في حالة من عدم الثقة بعضها ببعض، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى "دوامة من الفعل ورد الفعل، وإلى زيادة مخاوف الطرفين إلى حد كبير.

إن الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بانعدام الأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب ممكنا[20]، وهذا يؤدي إلى افتراض أن ظهور قوى نووية جديدة، يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلّح خطير مما يزيد من احتمال وقوع الحرب، وهكذا فكل دولة تفضّل أن تصبح القوة النووية الوحيدة في المنطقة وهي مستعدة للامتناع عن امتلاك الأسلحة النووية، فقط في حالة إذا ضمنت بقاء جيرانها دولا غير نووية على نحو دائم. قدم سكوت ساجان Scott Sagan أيضا حافزين هيكليين، يقدمان ما يراه تفسيرا قوي الانتشار الأسلحة النووية، وهما[21]:

أ- الاعتقاد بأنه -ومنذ نهاية الحرب الباردة- أصبح العالم أكثر غموضا، وبالتالي أصبحت الضمانات الأمنية أقل مصداقية.

ب - يستشهد سجان بعبارة جورج شولتز George P.Shultz: "الانتشار يولد الانتشار"، مشيرا إلى أن مشكلة الدول لها حافز كبير إلى تطوير الأسلحة النووية، عندما تقبل دول أخرى في المنطقة على اقتناء وامتلاك الأسلحة النووية من قبل.

ثانيا: النموذج المعياري في الدافعية لامتلاك السلاح النووي Norms model:

يرى هذا النموذج أنّ الدول تتخذ القرارات حول الأسلحة النووية، بالاستناد إلى معايير ومعتقدات تتصل بالسلوك الدولي المشروع، حيث تعد الأسلحة النووية رمزا لهوية

للدولة، وليست مجرد صك أو ضمانة للأمن القومي، ولهذا فإنّ سعي الدولة لامتلاك الأسلحة النووية، أو عدم الاهتمام بهذا الخيار، إنما يعتمد على المعايير الدولية السائدة، ومن هذا المنطلق فإن هذا النموذج يرتبط بعملية يتفحص الرمزية النووية، والعامل الهوياتي في الدولة.

لقد تغيرت المعايير النووية بعد عقود من الوصول إلى امتلاك أول سلاح نووي، حيث تعكس حالة فرنسا مثلا التغيرات في المعايير النووية منذ عام 1950م، فوفقا للنموذج المعياري امتلكت فرنسا الأسلحة النووية، اعتقادا منها أنّ حيازتها للقنبلة النووية، إنما يرمز لوضع فرنسا كقوة عظمىSuperpower، وستمنحها الهيبة والعظمة، حتى بعد أن بدأت تفقد آنذاك إمبراطوريتها الاستعمارية، وتراجعت من صفوف القوى العسكرية التقليدية الرائدة[22]، عقب هزيمتها المذّلة أمام ألمانيا في بداية الحرب العالمية الثانية.

في جانب آخر درس كارستن فراي Karsten Freyالدافعية لامتلاك السلاح النووي، سنة 2006م، وذلك في مقاله: " الأسلحة النووية كرموز: دور المعايير في صنع السياسة النووية" NUCLEAR WEAPONS AS SYMBOLS: The Role of Norms in Nuclear Policy Making، حيث رأى أن معظم الدول اليوم، تنظر إلى تطوير الأسلحة النووية بكونها أمرا محظورا من الناحية الأخلاقية، وسلوكا يتعارض مع هوية الدولة والأعراف الدولية، ومع ذلك نجد أنّ بعضا من تلك الدول، تتجاوز هذه المعايير السلبية، عبر عملية تحويل لتلك المعايير إلى قيم مستحدثة تعبر عن جملة من المعايير الإيجابية، تترسخ هذه المعايير الإيجابية المستحدثة، في وجوب أن تكون الأسلحة النووية رمزا للحصانة ضد التهديدات، أو للرد على مشاعر العداء الصادرة عن القوى الكبرى الأخرى، ولهذا فإن الدراسات التي تناولت سلوك الدول في الاتجاه نحو تبني خيار التسلح النووي، اعتمدت الحجة القائلة أن الدول تقتني أو تصنع الأسلحة النووية، وتحافظ على تبنيها لوجود المعيار السلبي في الحيازة لتلك الأسلحة، وذلك ضمن ما يشار إليه باسم المحرمات النووية"Nuclear Taboo"، باعتبارها عاملا رئيسيا لمنع حيازة الأسلحة النووية واستعمالها.

إن هذا الاستعداد المعياري الذي تم توصيفه في هذا النموذج، يمكن أن يختلف بين البلدان، أو يتغير مع مرور الوقت، مما يؤثر على السياسة النووية للدولة، وذلك على عكس المحرمات النووية التي تجسد ما يمكن وصفه بـ " الأسطورة النووية" Nuclear Myth"، والتي تعني كل ما يتعلق بالمعاني الرمزية لهوية الدولة، والمكانة المطلوبة في النظام الدولي[23].

يتطرق سكوت ساجان Scott Sagan أيضا إلى الأسلحة النووية بكونها رمزا للسياسة الوطنية والدولية، حيث أن المعايير يمكن أن تؤثر على عملية صنع القرار في الدولة، فالتوجهات المؤيدة أو المعارضة لقرار السلاح النووي إنما" تشكل وتعكس هوية الدولة"، ومن الممكن أن القرار المؤيّد للطاقة النووية، يمكن أن يكون رمزا مرموقا للدولة التي تنتمي إلى مصاف الدول المتطورة، حيث كان إجراء التجارب النووية عام 1960م مطلبا قوميا، وسلوكا شرعي تمارسه الدولة ويحظى بعدم اعتراض من المجتمع الدولي، وحتى على المستوى النظري من وجهة نظر علم السياسة وعلم الاجتماع، وأيضا من طرف المنظمات العسكرية الدولية، التي كانت تنظر إلى ترسانتها من الأسلحة ضمن تصور إيديولوجي يتصل بخدمة وظائف من قبيل رمزية ما تعتقد الدول الحديثة، أن امتلاكه هو حق طبيعي وأمر مشروع[24].

يشير ساجان إلى أن المعايير المقبولة آنذاك، لم تربط حيازة الأسلحة النووية بوضع الدولة الحديثة كما أنه بدأ اللإتجاه نحو إدراج الحوافز الاقتصادية من جهة، والمخاوف الجدية في أن تتم محاصرة الدولة أو اعتبارها طرفا مخترقا أو خارجا عن القانون، أو أن يتم عزلها على أساس افتراض خطورتها وعدائيتها في النظام الدولي، مثلما حدث مع دول على غرار كوريا الشمالية وإيران والعراق، خلال فترة تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهكذا فإن الامتثال لمعاهدة حظر الانتشار الأسلحة النووية، صار يدفع أكثر نحو تقوية قاعدة عدم الانتشار النووي، كما أصبح يضفي الشرعية على حق دول النادي النووي في امتلاك الأسلحة النووية[25]، وكل ذلك يعني في الأساس معطا واقعيا أساسه أن هناك تثبيتا لحق تلك

القوى، والحيلولة دون اتساع عضوية ذلك النادي لقوى أخرى طامحة، لتحصيل التقنية النووية للاستخدامات العسكرية.

ثالثا: نموذج السياسة الداخلي Domestic Politics Model:

يركز هذا النموذج على القوى المحلية التي تشجع أو تضغط على الحكومات لامتلاك السلاح، وفي ذلك قدم سكوت ساجان Scott Sagan ثلاثة جهات محلية رئيسية فاعلة في صنع القرار النووي للدولة وهي:

1- إنشاء الطاقة النووية للبلد، والتي تضم مسؤولين في المخابر التي تتم إدارتها من الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، فضلا عن مرافق المفاعلات النووية المدنية.

2- الجيش كفاعل بيروقراطي داخل المؤسسة العسكرية المهنية .

3- السياسيون الذين يرغبون في استخدام موضوع الأسلحة النووية، ضمن نضال أحزابهم السياسية، أو لأغراض الدعاية، وكذا تحصيل المكانة الشخصية المتعلقة بكسب الرأي العام والدعم الشعبي، وعندما تكون هذه الفواعل ائتلافا قويا، بما يحقق السيطرة على عملية صنع القرار الحكومة، إما عن طريق السلطة السياسية المباشرة، أو بشكل غير مباشر، من خلال القدرة على السيطرة والإشراف على معلومات البرامج النووية، والتي إن توفرت لها العناية والاهتمام والدعم المالي، فمن الأرجح أن تزدهر[26].

إن فهم حالات الانتشار النووي تتطلب الاهتمام بالنقاش المحلي، باعتبار أن قرار التسلّح أو نزع السلاح، لا يتم إلا وفقا لحجم التهديدات الناشئة داخل المنظومة البيروقراطية، وكذا ما ينشأ من تفاعلات في صميم جملة من الصراعات السياسية الداخلية، ويؤكد ساجان أيضا على أهمية ما تمنحه المصادر غير النووية، من هيبة للجهات المحلية الفاعلة من أجل تأمين مستقبل لعدم الانتشار النووي، وبالتالي فإن الأسلحة النووية تمثل رمزا ايجابيا في النقاش الداخلي، وهو ما يبرر حالة التردد التي تواجه الدول النووية في الانخراط ضمن مسعى نزع السلاح، لذا فإنه يتوجب على الدول غير النووية أن تواجه ذاتها، من خلال الرد على التساؤل الذي فحواه: لماذا يجب أن

تمتثل تلك الدول لالتزاماتها التعاهدية، إذا كانت دول أخرى لا تزال تعتمد بشكل فعلي وكبير على السلاح النووي.

ضمن هذا الإطار، يمكن تلخيص الحجج الرئيسية لساجان من خلال قوله: " برامج الأسلحة النووية ليست حلولا واضحة، أو حتمية للمشاكل الأمنية الدولية، وبدلا من ذلك فإن تلك البرامج هي حلول تبحث عن المشكلة التي تطرح نفسها، وذلك لتبرير وجودها".

إذا فالتهديدات الأمنية ليست القضية المركزية للقرارات الأسلحة النووية وفقا لهذا النموذج، بلهي مجرد نوافذ للفرص، التي يمكن من خلالها تجاوز المصالح الضيقة"(27).

استنتاجات:

من خلال ما سبق نصل إلى:

- تقدم نظرية النماذج الثلاثة لسكوت ساجان Scott Sagan تفسيرا مقنعا إلى حد كبير في تحليل ظاهرة الانتشار الأسلحة النووية في العالم، حيث ركز في تفسير نوايا الدول لحيازة الأسلحة النووية من خلال تقديم ثلاثة حوافز وهي:

أ- مخاوف أمنية خالصة، بمعنى أن الحسابات العسكرية – الأمنية من أهم الدوافع التي تحفز الدول على السعي لامتلاك السلاح النووي.

ب - جماعات المصالح المحلية تدفع الحكومة إلى اتخاذ قرار تطوير الأسلحة النووية.

ج- قيم رمزية تدفع نحو تطوير أسلحة نووية.

- يركز سكوت ساجان على دور الجماعات الفاعلة المحلية مع حافز قوي للضغط لصالح أو ضد الأسلحة النووية، كما أن قضية امتلاك الأسلحة النووية ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة التهديد الخارجي، الهيبة والكرامة الوطنية.

- يركز سكوت ساجان على دور المعايير والوظائف الرمزية للتكنولوجيا النووية في تحديد سلوك الفاعل فهي التي توجهه نحو الأسطورة النووية أو المحرمة النووية.

فهناك ضغوط ودوافع أمنية، وعسكرية، سياسية وقيمة رمزية يتفاوت وزنها من حالة إلى أخرى تندفع بالحكومات إلى اتخاذ قرار امتلاك الأسلحة النووية أو الامتناع عن ذلك، ولا توجد قاعدة محددة لتأثيراتها، فأدت بعض تلك الضغوط والدوافع إلى عدول مجموعة من الدول عن قرار امتلاك الأسلحة النووية مثل البرازيل، بينما دفعت بعض تلك الحوافز في حالات مختلفة مجموعة من الدول في أن تقدم في اتجاه امتلاك الأسلحة النووية كالهند باكستان وكوريا الشمالية.

الهوامش:

(1)- تمثل الثورة في الشؤون العسكرية (Revolution in military affairs RMA، مفهوما مقترنا بجملة من الأبحاث حول مستقبل الحرب، ويدرج في ذلك مجموع التوصيات التكنولوجية والتنظيمية للتغيير خاصة في الجيش الأمريكي. أنظر: عادل سليمان، الثورة في الشئون العسكرية: التداعيات والانعكاسات الدولية والإقليمية، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006)

(2)- أشرف عبد العزيز عبد القادر، المفهوم الرأسي للانتشار النووي، مجلة كلية ملك خالد العسكرية، العدد 98، 1 / 10 / 2009 الموقع:
http://www.kkmaq.gbrov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=334522

(3)- محمد عبد السلام، القدرات النووية: شبكة من المفاهيم والمقولات المركبة في العلاقات الدولية، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، عدد 11، نوفمبر 2005، ص 24.

(4)- رانية طاهر، سياسات الانتشار النووي: دراسة في المحددات السياسية والأطر القانونية، دراسات إستراتيجية، مركز الحضارة للدراسات، قطر، جانفي 2015، ص: 18

(5)- محمد عبد السلام، ، المرجع السابق، ص 25.

(6)- أشرف عبد الغفار، الانتشار النووي، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، أوت 2008، ص: 23.

(7)- العوامل الوسيطة هي: مستوى تطور القدرات النووية – العسكرية، دوافع الدولة للامتلك الأسلحة النووية، التكلفة المالية والقيود الدولية، أنظر: رانية طاهر، المرجع السابق الذكر، ص ص: 31-32.

(8)- محمد عبد السلام، الانتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر، مصر، 2007، ص: 31.

(9)- المرجع نفسه، ص ص: 31-32.

(10)- أشرف عبد العزيز عبد القادر، الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي (إدارة الأزمة النووية الإيرانية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010 ص: 71.

(11)- التقرير الاستراتيجي العربي، الثورة في الشؤون النووية، ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مصر، 2003- 2004، ص: 19

الموقع: http:///acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB44.HTM

(12)- أشرف عبد الغفار، المرجع السابق، ص ص: 28- 29.

(13)- غافين كاميرون، الإرهاب النووي، أسلحة للبيع أو السرقة، المعادلة النووية، برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، مارس 2005، ص: 17.

(14)- Scott D. Sagan and Kenneth N. Waltz. The Spread of Nuclear Weapons: A Debate Renewed (New York: W.W. Norton, 2002).

الموقع: http://www.people.fas.harvard.edu/~plam/irnotes07/Sagan_Waltz_1995.pdf

(15)- جوزيف إم سيراكوسا، الأسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015، ص 118.

(16)- Scott D. Sagan, Why Do States Build Nuclear Weapons?: Three Models in Search of a Bomb, International Security, Vol. 21, No. 3. (Winter, 1996-1997), pp. 54-86.

(17)-Richard C.Bush,The challenge of a Nuclear north korea: Dark Clouds, Only One Silver Lininng, N°03 September 2010, P 07 .Policy paper-

(18)- Scott D. Sagan,opcit,p 57. -

(19)- Scott D. Sagan and Kenneth N. Waltz, The Spread of Nuclear Weapons, A Debate Renewed, New York: W.W. Norton & Company, 2003,P47.

(20)- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004، ص ص: 418-419.

(21)- Scott D. Sagan, Why Do States Build Nuclear Weapons?, Opcit, P 62.

(22)- Michael E.Brown, OwenR.Coté, Going Nuclear: Nuclear Proliferation and International Security in the 21st Century, MIT Press,Cambridge, 2010, P10.

(23)- Karsten Frey Nuclear Weapons as Symbols – The Role of Norms in Nuclear Policy Making, The Institute Barcelona d'Estudies Internationales (IBEI) Working Paper, October 2006,P 04. .

(24)- Scott D. Sagan, Why Do States Build Nuclear Weapons?, Opcit, P P73- 76.

(25)- Ibid, P81.

(26)- Victor A. Utgoff ,The Coming Crisis: Nuclear Proliferation, U.S . Interests, and world Order, MIT Press,Cambridge, 2000,P 27

(27)- Scott D. Sagan, Why Do States Build Nuclear Weapons?, Opcit, P65.